الهيئات الشعبية واللجان القومية على انتزاع زمام المبادرة، وقيادة الشارع، دون العودة الى القيادات السياسية العليا.

ازاء ذلك، تداعى ممثلو الاحزاب الستة في البلاد الى اجتماع للتشاور في ما يمكن القيام به، بغية اعادة سيطرة الاحزاب على الاوضاع، بعدما اضربت البلاد على نحو شامل وحددت اللجان القومية مطالبها السياسية بشكل يتناقض مع توجهات رؤساء الاحزاب، القاضية بارسال وفد الى لندن. وفي أجواء مناقشات قادة الاحزاب، كان الرأي السائد هو ان لجنة يشترك فيها رؤساء الاحزاب ومفتي فلسطين رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، الحاج امين الحسيني، هي الحل الوحيد للخروج من المأزق. الّا ان هذا الحل اصطدم بعقبتين: الاولى، ان الحاج امين الحسيني لم يرد ان يتصدر قيادة الحركة الوطنية مباشرة؛ والثانية ان راغب النشاشيبي خشي من تكوين لجنة سياسية يرأسها الحاج امين، وتؤدي الى تكريس هذا الاخير زعيماً سياسياً. وعلى الرغم من هاتين العقبتين، اوضح التحرك الذي قام به قادة الاحزاب ان ثمة ادراكاً لدى الجميع، بمن فيهم المعارضون، ان تأليف لجنة عليا، تتمثل فيها الاحزاب كافة، اصبحت ضرورة لا بدّ منها. وفي هذا السياق، جاء من حيفا الى القدس وفد مؤلف من محمد علي التميمي ورشيد الحاج ابراهيم ومعين الماضي، وتحادث مع العاملين في القدس حول مسألة تأليف لجنة عليا، فارتؤي ان الغاية لا تتحقق الّا باشتراك جميع رؤساء الاحزاب، بمن فيهم رئيس المجلس الاسلامي الأعلى، الحاج امين الحسيني، الذي كان، في الحقيقة، الزعيم الوطني المؤيَّد من أكثرية المسلمين. الّا ان الحاج أمين تردّد في القبول، في البداية، مبدياً خشيته من عدم التعاون معه، لكنه عاد ووافق في النهاية[٢].

على كل حال، تألفت اللجنة برئاسة الحاج أمين؛ واشترك فيها احمد حلمي عبد الباقي، الذي بدأ يبرز كزعيم للنهضة الاقتصادية فسمّي أميناً لمالية اللجنة؛ وسكرتير عام حزب الاستقلال، عوني عبد الهادي، سكرتيراً لها؛ وسمّي عضواً كل من رئيس الحزب العربي، جمال الحسيني، ورئيس حزب الدفاع، راغب النشاشيبي، ورئيس حزب الاصلاح، د. حسين الخالدي، ورئيس حزب الكتلة الوطنية، عبد اللطيف صلاح، ورئيس لجنة مؤتمر الشباب، يعقوب الغصين، ويعقوب فراج عن المسيحيين الأرثوذوكس، والفرد روك عن المسيحيين الكاثوليك[٣]. وقد تمّ تشكيل اللجنة في اجتماع حافل، أذيع خلاله ميثاق اللجنة، الذي طالب بـ «استمرار الاضراب الى ان تغيّر الحكومة الانجليزية سياستها، فتوقف الهجرة اليهودية، وبيوع الأراضي لليهود، وتقوم حكومة وطنية نيابية، على ان يكون وقف الهجرة هو البادرة العاجلة لذلك التغيير»[٤]. وبذلك حاولت هذه اللجنة الوليدة مسايرة التطورات السياسية في البلاد، واستيعابها، دونما أية محاولة جادة منها لتطوير الاحزاب، او محاولة تصعيد اشكاله الكفاحية.

وصف محمد عزة دروزة اللجنة العربية العليا بأنها «كانت اقل اندفاعاً وحماساً من الشعب، بحيث يصحّ ان يقال انها كانت مسوقة بحماس الشعب واندفاعه، اكثر منها سائقة له». واستدرك: «ان اندماج رؤساء الاحزاب والزعماء فيها جعل لها مركزاً قوياً معتبراً في نظر الشعب والسلطات؛ وكان ذلك من أقوى العوامل في نجاح الاضراب واستمراره»[٥].

وبالفعل، لقد تعاملت اللجنة العربية العليا مع الاضراب من منطلق محاولة استيعابه وتوظيف نتائجه لمصلحة تعزيز مكانتها عربياً؛ ومن ثمّ قبولها طرفاً مفاوضاً مع البريطانيين. ومن خلال ذلك، وبعدما عجزت السلطات البريطانية عن مجابهة الاضراب واجهاضه، بدأت بريطانيا في ادخال